قضايا المياه والحدود وأثرها على أوضاع الفلاحين فى إفريقية إبان العصر الأغلبى من خلال كتب النوازل الفقهية

د. جمال طه*

من المسلم به أن الزراعة كانت عماد الاقتصاد على مر العصور، فالأرض هى المصدر الرئيسى لكسب الثروة والتقدير الاجتماعى فى المجتمعات المستقرة، لذا نالت الفلاحة اهتمامات المؤلفين، "فابن وحشية" أعطى أهمية كبرى فى عمارة الدنيا للفلاحين والزراع، وجعلهم بمثابة العمود الفقرى للحياة، "فكانت عمارة الأرض، وإفلاح منابتها وأشجارها من أعظم الصنايع قدراً، وأجل الأعمال وأعظمها منفعة، وكان صاحب الأكروب والفلاح والزراع هم عماد الدنيا وأصول العيش والملك، وهم الذين لم يتم للملك ملك، ولا لسوقه تسوق ولا للصانع صناعته إلا بعدهم، وجودهم مع سلامتهم وهمتهم فى عملهم الذى هو مادة الحياة، والذى لو عدم ما بقى على ظهر الأرض ساكن، فأعرفوا قدر الأكار، والفلاح والزراع" (1).

ويجعل المؤرخ ابن خلدون الفلاحة أول وجه من الوجوه الطبيعية للمعاش(2).

ومن المعروف أنه قد توفرت فى منطقة إفريقية أساليب زراعية قديمة، تأكدت هذه الأساليب بعد ظهور الإسلام ودخوله إفريقية، فأصبحت الزراعة بدون شك دعامة للحياة الاقتصادية لهذه المنطقة. لكن تبقى قضية الأرض كما يرى الدكتور محمود إسماعيل من ألغز معضلات التاريخ الإسلامى(3)، فإن كان نظام ملكية الأرض هو المشكلة الأولى التى تعترض السبيل فى محاولة التعرف على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع الزراعى المغربى.. فلا نعرف الكثير عن نوع ملكية الأرض وأوجه انتقالها وأساليب استغلالها، كما يرى الدكتور الحبيب الجنحانى الذى خلص إلى أن استقرار ملكية الأرض بعد انتهاء مرحلة الفتح، واستقرار الوضع السياسى

* دكتور/ جمال أحمد طه، مدرس التاريخ والحضارة الإسلامية، كلية الآداب بسوهاج، جامعة جنوب الوادى.

والعسكرى فى بلاد المغرب، عرف فى ثلاثة أنواع من الملكية، بالإضافة إلى أراضى الوقف، ملكية الفئة الحاكمة، وملكية فردية بأيدى الفلاحين فى القرى، أو بأيدى فئات مقيمة فى المدن، وتستغل الأرض عن طريق العبيد أو الأجراء، والملكية الجماعية، ويرى أنها أهم أنواع ملكية الأراضى فى المغرب الإسلامى، لا سيما ملكية القبائل الرحل التى تسيطر على ملكية مناطق سباسبية أو صحراوية شاسعة[4].

هذا وإن كان المزارعون قد مروا بأزمة فى سنوات الفتح الأولى، نظراً للاضطرابات السياسية والثورات المتكررة، إلا أن الزراعة أخذت تنهض بعد الاستقرار السياسى الذى عرفته إفريقية أيام مؤسس الدولة الأغلبية (إبراهيم بن الأغلب ١٨٤- ١٩٦هـ/٨٠٠-٨١١م) الذى أولى الحياة الاقتصادية عناية خاصة[5] وقد عمل الأمراء الأغالبة من بعده على تشجيع الزراعة حتى يزداد الدخل، فقد وجهوا عنايتهم الخاصة للجهات التى لا تنزل فيها أمطار كافية للقيام ببعض الزراعات مثل جهات القيروان والساحل وقمودة* وصفاقس* وغيرها، فالأمير (أحمد سادس أمراء الأغالبة (٢٤٢-٢٤٤هـ/ ٨٥٦-٨٥٨م) أنجز عدداً كبيراً من قنوات جلب المياه فى جهات مختلفة من إفريقية[6].

وإذا كان كثير من الدارسين قد اقتصروا اعتباراتهم فى المشاكل التى تواجه الفلاحين على مشاكل المفاهيم المتصلة بالملكية الزراعية فى البلاد المفتوحة مثل الفىء والغنيمة والجزية والخراج والضياع والإقطاع والحماية ونظم الجباية الموظفة على إنتاج الأراضى، وهى مفاهيم قد تطورت حسب الواقع الاقتصادى والاجتماعى، واختلفت من منطقة جغرافية إلى أخرى لأسباب متنوعة[7] وعالجوها بطريقة أو بأخرى. إلا أن هناك مشاكل أخرى واجهت المزارعين فى منقطة إفريقية فرضتها الخصائص الطبيعية والجغرافية لهذه المنطقة، وعكست الواقع التاريخى لأوضاع هذه الفئة الاجتماعية إبان العصر الأغلبى وهو ما تهدف إلى إبرازه ومعالجته هذه الدراسة.

إن المتتبع لمصادر موارد المياه لمنطقة إفريقية يجد أن أغلب المناطق الزراعية للمدن الإفريقية تعتمد على مياه الأنهار الجارية، فكل من مدينة

قـابس* وتونـس* وسـطفورة* وسبيبة* ومجانة* وباغاى** وقفصة**، اعـتمدت علـى المـياه الجاريـة فى الأنهار والأودية[8]. وامتدت زراعات وبساتين هذه المناطق فى مسافات قاربت على المرحلة[9]. وسقى نهر ملاق * بعـض القرى الإفريقية مثل تيجبيس* ومسكيانة * [10] فى حين اعتمدت بعض المدن الإفريقية الأخرى فى زراعتها على مياه العيون التى كانت تقوم بسقى الضياع الكثيرة مثل ضياع مدينة سوسة** وجلولا** [11] أما الزراعة فـى جـبل أوراس فقد اعتمدت على مياه الأمطار الغزيرة، فى حين اعتمدت الـزراعة فـى المـنقطة الزراعية لمدينة قسطيلية** على السواقى[12] أما فحص مزاق** فكان اعتماد الزراعة فيه على السوانى التى يسن على بئرها بالدلو[13] هكذا وعلى الرغم من أن الكتب الجغرافية تمدنا ببعض المعلومات القـيمة عـن المـوارد المائية للزراعات فى منقطة إفريقية إلا أن معضلة المـوارد المائـية لفلاحى إفريقية كانت من كبرى المعضلات التى واجهتهم لاسـيما فـى مجـتمع البادية. لذا تحتل قضايا المياه حيزاً مهماً ضمن كتب النوازل الفقهية خلال هذه الفترة، والتى خصص مؤلفوها فصولاً وأبواباً فى مؤلفاتهم للقضايا الخاصة بالسقى.

ويـرى عمـر بنميرة أن المتتبع لقضايا المياه بالنوازل الفقهية، يلاحظ أنهـا ترتـبط ارتباطاً وثيقاً بمجتمع البادية، بمكوناته المادية والذهنية، فهى تتناول مشاكل تتداخل فيها العوامل الطبيعية بالعوامل الاقتصادية، وهكذا فإن فقـه الـنوازل يزخر بالمسائل المتعلقة بالنزاعات بين الأعالى والأسافل[14] والـنزاعات بين أصحاب البساتين وأصحاب الأرض، ثم التوترات التى كانت تنـتاب علاقـة بعـض المدن ببواديها بسبب القنوات المائية، بالإضافة إلى مسـائل أخـرى تـتعلق بإقامة واستصلاح الآبار ومد السواقى وشق الترع وبناء السدود، وغيرها[15].

إن إشـكالية العلاقـة بيـن الأعـالى والأسافل من أبرز القضايا التى اسـتأثرت باهتمام الفقهاء، فقد كانت فرصة للإدلاء بأحكام فقهية، كما كانت مـن أكـثر القضـايا الاجتماعية التى نزلت بثقلها على الأحكام الشرعية، إذ مارسـت كل من الأعراف القبلية، والوقائع المناخية، والتغيرات الاقتصادية ضغوطاً على الأحكام الفقهية، على بنية المسائل نفسها[16].

وسنحاول تناول هذه العناصر من خلال بعض النوازل التى وردت فى الأجوبة والرسالة السحنونية للإمام محمد بن سحنون، والنوادر والزيارات لابن أبى زيد القيروانى، وغيرهما من كتب النوازل الفقهية.

أولى هذه النوازل رفعها الفقيه شجرة إلى الإمام سحنون بشأن وادى مجردة[17] والذى كان يميل إلى أحد ناحيته فيكسر الأرض كسراً شديداً فيرمى فى الناحية الأخرى الرمل والطفل فيذهب بأرض كثيرة إلى الناحية الأخرى مما يؤدى إلى تبدل مجرى الوادى[18].

وتزخر هذه النازلة وأجوبتها كما سنرى بعلامات تاريخية تسمح لنا بالتعرض لعديد من المشاكل التى تطرحها النوازل على مستوى الزمان والمكان، فالعوامل الطبيعية فى هذه النازلة تفرض نفسها لتفجر نزاعاً يظل قائماً بين مزارعى ضفتى الواد، بل يتعداه إلى تغير فى الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية حيث يظهر لنا مجموعتين من الفلاحين، إحداهما متضررة كثيراً من هذا الوضع والأخرى منتفعة.

فإفساد أرض مزارعى الجهة التى يكسر فيها الواد، يعد مصيبة قد ألمت بهم، يتأثرون بها سلباً، وعلى أثر هذا الكسر تتكون أرض كثيرة صالحة للزراعة فى الجهة الأخرى يفيد بها مجموع المزارعين الذين تقع أراضيهم بهذه الجهة. وهو الأمر الذى أقره الفقه حيث أجاب الإمام سحنون بالقول: "ما أفسد فى أرض أحد فهو مصيبة به، وما أصلح فى الأرض الأخرى فهو له"[19].

وتفجر هذه النازلة مشكلة أخرى تطلبت تدخل الحاكم للنظر فيها، وهى أن مجموع الأرض المنكشفة على أثر تغير مجرى الواد والتى يسبق إليها بعض المزارعين ويحرثونها ويحيونها من أجل زراعتها، تدب النزاعات فى تقسيمها، لذا أفتى الإمام سحنون فى أمرها "بأنها لا تكون إلا بإذن الحاكم ينظر فيه بما هو أصلح للعامة" [20].

أما النازلة المرفوعة إلى أبى موسى بن مناس[21] والتى أوردها القاضى عياض فى نوازل الحكام، فهى تتناول بعض أوجه العلاقة بين مزارعى عالية الواد وأسفله، وهى نازلة سيتطور على أساسها البحث فى نوازل أخرى تتعلق بمشاكل المياه بين الأعالى والأسافل. فالمسألة تتعلق

بـنزاع ظل متفجراً بين الأعالى والأسافل بسبب نقص المياه، والذى أدى إلى توتر العلاقة بين المزارعين.

فسـئل أبـو موسـى بن مناس "عن قوم بينهم ماء الوادى، وفى ذلك الوادى سدود بعضها فوق بعض، فغرس كل قوم على مائهم، ثم أن الماء قل ونقـص، وكانـت سنتهم قبل ذلك، ينبع الماء من تحت كل سد، فلما انتقص المـاء أراد الأسفلون أن يكسروا السدود"[22] فمثل هذه الأزمات التى فجرتها العوامل الطبيعية المرتبطة بالتغيرات المناخية المفاجئة، أو ربما بحدوث خلل فـى اسـتغلال هـذا المـورد المائى ناتج عن إنشاء مجموعة من السدود والقنوات التى كان هدفها هو توسيع مجال المساحة المسقية، وربما لم تكن هذه السدود موزعة بصورة متكافئة بين عالية النهر وسافلته، وهو ما يع أن مزارعى الأعالى يستأثرون بالنصيب الأكبر من مياه الواد. ومن الواضح أن للـنازلة علاقـة بالعوامل الطبيعية وعلاقة بالمتغيرات المناخية التى نتج عـنها نقـص فى المياه والذى أدى إلى أن يستأثر الأعالى بأكبر نصيب من مـاء الواد، لذا جاء جواب أبى موسى "بأن تكسر السدود كلها ويرسل الماء إلى الأسفلين إن كانوا ينتفعون به، وإن كانوا لا ينتفعون ترك على حالة"[23].

ويظهـر مـن خلال النوازل أن نقص المياه فى فصل الصيف كان دائم الـتجدد، حيث تكرر الإفتاء حول المشكلة نفسها من حين لآخر، ففى إحدى الـنوازل الـتى أوردهـا ابن أبى زيد القيروانى "عن النهر الصغير وعليه الأرحية والأجنة فيسقى به أهل كل قرية شجرهم، وبعض الأجنة فوق بعض إلـى آخـر النهر، والقرى على النهر يشربون من مائه فيردونه بمواشيهم، فـيقل مـاؤه فى الصيف لما يكثر عليه من سداد الأرحية والأجنة فيسقى به أهل كل قرية فلا يأتى فى القرى السفلى، وربما جفت أشجارهم"[24].

يتضـح لـنا مـن خلال هذه النازلة أن الذين كانوا يتحكمون فى عالية الـنهر، كانـت لهم القدرة على توفير حاجاتهم من الماء، وذلك على حساب جيرانهم الذين كانوا يفقدون زراعاتهم وتجف أشجارهم بسبب قلة المياه. لذا رأى الفقهاء ضرورة تدخل الوالى بهدم تلك السدود إذا علم أن الماء يصدهم بهدم السدود[25].

ولكن على ما يبدو أن مسألة نقص المياه فى فصل الصيف بالأنهار لم يكن سببها أمراً طبيعياً فحسب، بل إن التدخل البشرى بإقامة عدد كبير من الأرحى التى تعمل بالماء على ضفاف النهر ولا سيما فى فصل الصيف حيث موسم إنتاج القمح والشعير وتشغيل الأرحية للطحن، مما كان مدعاة لنزاعات قبيلة كثيرة، فرفعت من أجل ذلك عدد من النوازل، ففى إحدى النوازل "أن الأرحية تكثر على النهر فى الصيف، فيقل ماؤه، فيسد الأعلى رحاه فيحبس الماء ليلة أو بعض يوم، ثم يرسله فيطحن رحاه أو يسقى شجره، ثم يتولاه الذى يليه، فيفعل مثل ذلك، فربما بقى الأسفل لا يطحن رحاه أياماً"[26].

وقد تفاقم هذا الأمر بين مجموع الفلاحين لذا رأى الفقهاء أن يوكل الوالى أمناء له على كل قوم بناحيتهم يمنعون من سداد ذلك الماء[27].

وقد سئل الإمام سحنون فى مجلسه حول نزاع دب بين بعض الفلاحين ويريدون الحكم "فى بساتين من نخيل ورمان وعنب لكل إنسان من ذلك المنزل جنان أو فدان وكان لواحد منهما جنان أو فدان يسقيهما من ماء أهل ذلك المنزل فقالوا له: مالك بيننا من نصيب من الماء، فسألهم الإمام سحنون عما إذا كان غرس جناه وحرث فدانه على الماء، فقال المتسائلون لا علم لنا، ولعل أباه كان له نصيب من الماء قد باعه أو هبه أو تصدق به. فلا حق له بيننا فى الماء". وقد فض الإمام سحنون هذا النزاع فيما بينهم بإرجاع الأمر إلى ما كان متعارفاً عليه فى القدم حيث "ينظر فى الجنان فإن كانت فيه بقية من الأصول المذكورة أخذ نصيبه من الماء" . وقد علق الإمام سحنون [28] على ذلك بقوله: "هذا كثيراً ما يكون بين أهل المنازل[29]." مما يدل على ضخامة قضايا المياه بين المزارعين.

هكذا فرضت قضايا المياه بمنقطة إفريقية نفسها على أولى الأمر بضرورة تدخلهم لحل النزاعات بين الفلاحين فى الأضرار الواقعة على بعض منهم فى مصادر ارتزاقهم، كما فرضت نفسها فى إحداث تنظيمات إدارية حكومية نتج عنها تعين أمين على المياه بكل ناحية يراقب فى تصرفاته من قبل رئيسه الذى أطلق عليه صاحب المياه[30].

وهكذا فإن الإشارات الواردة فى مثل هذه النوازل تعكس لنا الآثار الناتجة على فلاحى إفريقية بسبب نقص المياه، كما أنها تعكس آثارها على البنيات الزراعية وهياكل الرى وأنظمته بصفة عامة. ولقد لخص لنا الدباغ هذا الأمر على لسان أحد المزارعين بالقول: "أما الحرث فى الأراضى التى تأتى إليها الوديان، فغير مأمون، فإذا جاء زرعها عاماً طيباً تبقى أعواماً لا يجىء فيها الزرع طيباً فى الأعم الأغلب، فيتعثر الحارث فيها، وقد خسرت دنانير كثيرة بسبب الحرث فيها مراراً"[31].

وإذا كانت مشاكل المياه بين المزارعين عدت واحدة من المعضلات الكبرى فى تأثيرها على البنية الزراعية، إلا أنها لم تكن المشكلة الوحيدة التى تؤرق المزارعين لاسيما صغارهم فكانت مشكلة الحدود الزراعية بين صغار المزارعين واحدة من المشاكل التى عانوا منها، ورفعوا من أجلها عدداً كبيراً من النوازل إلى الفقهاء، وبحكم أن أملاك صغار الفلاحين كانت أغلبها بجوار الجبال، حيث يمتلك البعض منهم عدداً من الأفدنة، والبعض الآخر يملك فداناً أو اكثر أو اقل فى أسفل الجبل، وربما ظلت أملاكهم بوراً بجانب الجبال، وبالتالى يعتقدون بحكم أعرافهم أن ما فوقهم إلى ذروة الجبل من أراضى خاص بهم، وهنا تبرز المشاكل حيث كان يأتى بعض صغار الفلاحين ويريد أن يزرع هذه الأراضى البور التى تقع فى أملاك المزارعين فى البوادى والشعب فيقوم الملاك الأوائل بمنعهم[32].

كما كان لبعض صغار الفلاحين بعض الأفدنة فى أسفل الجبل والآخرين بعض من الأفدنة فى أعلى الجبل، فيريد صاحب الأفدنة العليا استصلاح ما تحته من الأرض البور وزراعتها، فى الوقت نفسه يريد أصحاب الأفدنة السفلى استصلاح ما فوقهم وزراعته[33].

وقد تفاقمت مثل هذه المشاكل فى البوادى، لذا أفتى الفقهاء فيها بأن لأصحاب الأفدنة السفلى أولى بالصعود ولا سبيل للأعلى بالهبوط إلى تحته[34].

ولكن لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فبسبب وضعية هذه الأراضى وتكويناتها فى أشكال قطع أرضية زراعية عليا وسفلى وقربها من بعض ومن ثم تلاصق حدودها، والاعتماد فى زراعتها على مياه الأمطار، أوقعت

المزارعين فى كثير من المشاكل، فقد يحرث المزارع منهم زرعاً فى أرضه، فيأتى السيل فيحمله إلى أرض أخرى، وينبت الزرع فى غير أرضه، لذا أفتى الفقهاء أن يكون الزرع لمن جره السيل إلى أرضه[35].

ولم تتوقف عوامل الطبيعة فى هذه المناطق فى ضررها عند هذا الحد، بل وكما يتعرض المزارعون لأزمات المياه فى فصل الصيف بسبب الجفاف وماله من تأثير بالغ على مزارعهم، ومن ثم على أوضاعهم الحياتية، فإنهم يتعرضون لأزمات أخرى فى فصل الشتاء بسبب إصابة زراعاتهم بالبرد الشديد والصقيع مما كان يؤثر على زراعاتهم زمن حصادها[36].

وتفاقمت مشاكل الحدود بين الفلاحين، لاسيما فيما يخص الطرق التى يسلكها أصحاب الأراضى الواقعة أراضيهم خلف أراضى أخرى. وقد تعددت هذه المشاكل بصفة خاصة أوقات الحرث، حيث كان صاحب الأرض يحرث مع أرضه هذه الطرق الموصلة إلى أراض زراعية أخرى غير تابعة له. مما كان مدعاة للنزاعات ورفع القضايا إلى المفتين من أجل إيجاد الحلول المناسبة، وفى واحدة من أمثلة هذه النوازل المرفوعة إلى الإمام سحنون والتى نقلها ابن سهل فى الأحكام الكبرى، يجيب الإمام سحنون "إذا حرث أحدهم شقوا أرضه، وسلكوا فى أرض حرثه طريقهاً قد عرف، فهو على ما عرفوا ليس لأحد أن يغيره"[37].

وقد تعددت مثل هذه النوازل، ففى نوازل الإمام سحنون "فى أهل منزل تحجر منهم رجل على حق له، وأرض يغرسها، وكان أهل المنزل يسلكون فيها طريقاً هم وغيرهم فقاموا عليه فقالوا: قطعت طريقنا، فأنكر أن يكون لهم طريق لازمة، فأتوهم إلى الحكم ببينة أنهم يعرفونها طريقاً يسلكها الناس منذ عشرين سنة ويأتى رب الأرض ببينة أنها طريق محدثة"[38].

نازلة ثانية توضح بعض الخلافات حول مشاكل الحدود بين المزارعين وتدور هذه النازلة حول "رجل له أرض فى وسط أرضين فكان يسير إلى أرضه للحرث والحصاد تارة من هذه الأرض وتارة من الأخرى، ثم غلق كل واحد على أرضه، فكل واحد من أصحاب الأرضين قال له لا طريق لك فى أرضى"[39].

وبسبب كثرة مثل هذه المنازعات وورود عدد كبير من قضاياها على الإمام سحنون علق عليها بالقول: "هذا كثير ما يكون فيختصم الناس فى الأراضى وربما قطعها الحرث، حتى ربما كانت القرية، تؤتى من غير طريق وربما تساهل الناس فى أرضهم، لابتعادهم عن ذلك، فإذا ثبت أن هذه الطريق من تلك الأرض، فليست بلازمة لرب الأرض"(1)

وهكذا مثلت هذه القضايا والنزاعات تأثيراتها على المزارعين وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم على الهياكل الاقتصادية المعتمدة عليها الدولة الأغلبية فى واحدة من أهم مواردها.

هوامش البحث:

(١) ابن وحشية: الفلاحة النبطية، تحقيق توفيق فهد، الجزء الأول، دمشق١٩٩٣، ص٥٠ -٥١.، والآكار: الحراث وجمعه أكره من الفعل أكر واكر الأرض أى حرثها وزرعها، انظر: المعجم الوسيط، ج١، ص٢٢.

(٢) ابن خلدون: المقدمة، القاهرة، مطبعة بولاق، ١٢٨٢هـ، ص٣٢٠، ومن الوجوه الطبيعية الأخرى للمعاش التى ذكرها ابن خلدون التجارة والصناعة.

(٣) محمود إسماعيل: سوسيولوجيا الفكر الإسلامى، المغرب، الدار البيضاء، دار الثقافة، ١٩٨٠، ج٢، ص٢٥.

(٤) الحبيب الجنحانى: نظام ملكية الأرض فى المغرب الإسلامى من القرن الأول حتى القرن السادس الهجرى، مقال منشور ضمن كتاب دراسات فى التاريخ الاقتصادى والاجتماعى للمغرب الإسلامى، بيروت، دار الغرب الإسلامى، ط٢، ١٩٨٦، ص١٩٧.

(٥) الجنحانى: القيروان عبر عصور ازدهار الحضارة الإسلامية فى المغرب، تونس، الدار التونسية للنشر، ١٩٦٨، ص١٣١.

* قمودة: فى قبلة القيروان على مسافة يومين منها، بها مدن وحصون وكبيرة، انظر الحميرى: الروض المعطار فى خبر الأقطار، تحقيق دكتور/ إحسان عباس، بيروت، ط٢، ١٩٨٤م، ص٤٧٢.

* صفاقس: مدينة قديمة بإفريقية بينها وبين قفصة ثلاثة ايام، لها أسواق كثيرة وعمارة شاملة، شرب أهلها من المواجل تشتهر بزراعة الزيتون، ومن زيتها كان يختار أهل مصر والمغرب وصقلية يقصدها التجار من الآفاق الجزيلة لابتياع المناع والزيت، وعمل أهلها فى القصارة والكمد.، الحميرى: الروض ، ص٣٣٥- ٣٣٦.

(٦) حسن حسنى عبدالوهاب: ورقات عن الحضارة العربية بإفريقية التونسية، تونس، مكتبة المنار، ١٩٧٢، ج٣، ص٣٢٠، حول الهندسة المائية فى عهد الأغالبة والفاطميين والأعمال العظيمة لتوزيع المياه سواء كانت للشرب أو الرى، انظر:

Soligoc(M.):Recherches sur les installations hydramiques de Kairouan et des steppes tunisiennes. Du VII au XI. In an de L'inst de etudes oriental. Alger. Tome X.année, 1952.

(٧) الحبيب الجنحانى: المرجع السابق، ص١١٥، وانظر إلى ما أشار إليه من دراسات حول هذا الموضوع بالهامش، هذا بالإضافة إلى عدد آخر من الدراسات التى أشارت إلى مثل هذه المفاهيم مثل دراسة الدكتور محمود إسماعيل فى سوسيولوجيا الفكر الإسلامى. فى صفحات متعددة والهاشمى العلوى الذى ناقش بعض هذه المفاهيم فى دراسته عن المجتمع فى المغرب الأقصى حتى القرن الرابع الهجرى، المكتبة المغربية، وزارة الأوقاف ١٩٩٥.

* قابس: مدينة من بلاد إفريقية بينها وبين القيروان أربع مراحل، وتعد من البلاد الجريدية، وهى مدينة كبيرة قديمة بها الفنادق والحمامات، بينها وبين البحر ثلاثة أميال، كثيرة الثمار والتمر والموز بها كثير، ويربى بها الحرير وحريرها أطيب الحرير وأرقه، وليس يعمل بإفريقية حريرا إلا بها، وهى مدينة بحرية صحراوية، لأن الصحراء منها قريبة.، انظر الحميرى: الروض المعطار، ص٤٥٠.

* تونس: مدينة أحدثت فى عهد حسان بن النعمان أثناء إتمام الفتوحات الإسلامية لإفريقية عام ٨٠ من الهجرة، بينها وبين القيروان مسيرة ثلاثة أيام وبينها وبين البحر نحو أربعة أميال، وهى مدينة لها مرسى بحرى، أقيمت فيه دار لصناعة السفن وهى دار علم وفقه وأكثر البلاد باعة وغوغاء، وهى من أشرف مدن إفريقية وأطيبها ثمرة وأنفسها فاكهة.، انظر: الحميرى: المصدر السابق، ص١٤٣-١٤٤.

* سطفورة: اسم إقليم جليل فيه قرى وقواعد وهى على بترت ومن مدنه بترت وتينجه وغيرهما، الحميرى: المصدر السابق، ص٣١٨.

* سبيبة: على بعد أكثر من أربعين ميلاً وهى مدينة أولية ذات أنهار وثمار، الحميرى: المصدر السابق، ص٣٠٤.

* مجانة: مدينة قديمة بإفريقية، فيها مقطع حجارة الأرحاء، بها واد غزير الماء يأتى من جبل بمقربة منها يزرعون عليه غلاتهم بينها وبين مدينة قسنطينه ثلاث مراحل، الحميرى: المصدر السابق، ص٥٢٥.

* باغاى: مدينة بإفريقية بغرب مسكيانة ذات أنهار وثمار ومزارع وهى على مقربة من جبل أوراس، وهى مدينة كبيرة لها واد يجرى إليها من جهة القبلة منه شربهم ولهم أيضاً آبار عزبة.، الحميرى: المصدر السابق، ص٧٦- ٧٧.

* قفصة: مدينة قديمة من البلاد الجريدية، متوسطة بين القيروان وقابس، وفى داخلها عيون كثيرة، انظر الحميرى: المصدر السابق، ص٤٧٧- ٤٧٩.

(٨) ابن حوقل النصيبى: صورة الأرض، بيروت، منشورات مكتبة الحياة، ١٩٧٩. صفحات ٧٢، ٧٥، ٧٦، ٨٤، ٨٦.

(٩) ابن حوقل النصيبى: المصدر السابق، ص٨٤.

* نهر ملاق: نهر عظيم بقرب مجانة وهو صعب عسير المخاض.، الحميرى: ص٥٤٥.

* تيجيس: قرب تيفاش أولية كانت كثيرة الكلاء والربيع، الحميرى: المصدر السابق، ص١٤٦.

* مسكيانة: قرية بقرب مجانة المطاحن عند نهر ملاق وبقرب مدينة باغاى، بينها وبين مجانة مرحلة، وهى كما يصفها الحميرى قديمة أزلية بها زروع ومكاسب.، انظر الحميرى: المصدر السابق، ص٥٥٨.

(١٠) ابن حوقل: المصدر السابق، ص٧٦.

* سوسة: من بلاد إفريقية قديمة، تقع على ساحل البحر، مخصوصة بكثرة الأمتعة وجودة الثياب حيث يجيد أهلها أشغال الثياب الرفيعة من طرز وكمد وقصارة، فإليها تنسب الثياب الرقيقة السوسية، التى يقال لها البيضاء، الحميرى: المصدر السابق، ص٣٣١.

* جلولا: من المدن القديمة بإفريقية، فتحها معاوية بن حديج الكندى عام ٤٥هـ، وهى كثيرة الأشجار والبساتين غزيرة الفواكه والثمار، الحميرى: المصدر السابق، ص١٦٨.

(١١) ابن حوقل: المصدر السابق، ص٧٤، ٨٦.

* قسطيلية: أحد أعمال البلاد الجريدية، وهى بلاد واسعة ومدن عديدة بها النخيل والزيتون، ومن مدنها: توزر والحمة وتقيوس.، الحميرى المصدر السابق، ص٤٨٠.

(١٢) ابن حوقل: المصدر السابق، ص٨٤- ٩٢.

* فحص مزاق: هو اسم فحص القيروان، قيل سمى بذلك لكثرة الرياح به التى تمزق السحاب فيتصل الصحو وتقل الأمطار، الحميرى: المصدر السابق، ص .

(١٣) الدباغ: معالم الإيمان فى معرفة أهل القيروان، تحقيق د. محمد الأحمدى أبو النور، ومحمد ماضور، القاهرة، مكتبة الخانجى ١٩٧٢م، ج١، ص٢٣٢.

(١٤) عمر بنميرة: قضايا المياه بالمغرب الوسيط من خلال أدب النوازل، مقال منشور ضمن كتاب التاريخ وأدب النوازل، الرباط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رقم ٤٦، ١٩٩٥م، ص٧٧.، ويقصد بالأعالى والأسافل المجال الذى تحتله عالية النهر وسافلته، انظر هامش ص٧٧.

(١٥) نفسه، ص٧٧.

(١٦) نفسه، ص٧٨.

(١٧) نهر مجرده: يقع على بعد عشر أميال من مدينة تونس وهو على الطريق إلى المغرب، انظر: الحميرى: المصدر السابق، ص١٤٤.

(١٨) ابن أبى زيد القيروانى: النوادر والزيادات على ما فى المدونة من زيادات، مخطوط بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة، ميكروفيلم رقم ٤٠ فقه مالك، ج١٤ ورقه ١٦٢، والطفل: بفتحتين المطر.

(١٩) نفسه، ج١٤، ورقة ١٦٢.

(٢٠) نفسه، ج١٤، ورقة ١٦٣.

(٢١) موسى بن مناس: من كبراء فقهاء إفريقية له تفسير لمسائل المدونة، المدارك، ج٧، ص ١٠٤، وانظر: نوازل الحكام، ص١٢٣، هامش.

(٢٢) القاضى عياض وولده محمد: مذاهب الحكام فى نوازل الأحكام، تحقيق د. محمد بن شريفة، بيروت، دار الغرب الإسلامى، ١٩٩٠، ص١٢٣.

(٢٣) القاضى عياض: المصدر السابق، ص١٢٣.

(٢٤) ابن أبى زيد القيروانى: المصدر السابق، ج١٤، ورقه ١٥٩.

(٢٥) نفس المصدر والورقة.

(٢٦)نفس المصدر والورقة.

(٢٧)نفس المصدر والورقة.

(٢٨) الإمـــام محمد بن سحنون: الأجوبة، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم ٢١٢٠٢ ب ميكروفيـــلم رقـــم ٢٠٧٠٣، ورقـــه ٣٦.، والرســـالة الســـحنونية، مخطوط بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة، ميكروفيلم رقم ٦٣١/٨١.

(٢٩) محمد بن سحنون: الأجوبة، ورقة ٣٦، الرسالة السحنونية، ورقة ٣٥.

(٣٠) حسن حسنى عبدالوهاب: ورقات عن الحضارة العربية بإفريقية، ج٣، ص٣١٩.

(٣١) الدباغ: معالم الإيمان، ج١، ص٢٣٢- ٢٣٣.

(٣٢) محمد بن سحنون: الأجوبة، ورقة ٥٧.

(٣٣)نفس المصدر والورقة.

(٣٤)نفس المصدر والورقة.

(٣٥)نفس المصدر والورقة.

(٣٦)نفس المصدر والورقة.

(٣٧) ابـــن ســـهل الأندلســـى: الأحكـــام الكبرى؛ وثائق فى شؤون الحسبة فى الأندلس، مســـتخرجة من مخطوط الأحكام، تحقيق د. محمد عبدالوهاب خلاف، القاهرة، المركز الدولى الإعلامى، ١٩٨٥م، ج٦، ص١٨٩.

(٣٨) نفسه، ج٦، ص١٩٠.

(٣٩)محمد بن سحنون: الأجوبة، ورقة ٣٦.

(٤٠) ابن سهل الأندلسى: الأحكام، ج٦، ص١٩٠.

مصادرومراجع البحث:

أولاً :المخطوطات:

١- ابـــن أبى زيد القيروانى: (أبو محمد عبدالله) ت٣٨٦هـ/٩٩٦م. النوادر والـــزيادات على ما فى المدونة من زيادات، مخطوط بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة، ميكروفيلم رقم ٤٠، فقه مالك.

٢- محمد بن سحنون: (أبو عبدالله محمد) ت بعد عام ٢٥٦هـ/٨٦٩م. -
الرسالة السحنونية، مخطوط بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة، ميكروفيلم رقم ٦٣١/٨١.
-الأجوبة، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٢١٢٠٢ب.

ثانياً: المصادر المطبوعة:

١- الحميرى (محمد بن عبدالمنعم) ت ٧٤٩هـ/١٣٤٨م.
الروض المعطار فى خبر الأقطار، تحقيق د. إحسان عباس ، بيروت، مطابع هيدكيرغ، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م.

٢- ابن حوقل النصيبى: (أبو القاسم محمد بن على) ت٣٨٠هـ/٩٩٠م.
كتاب صورة الأرض، بيروت، منشورات مكتبة الحياة، ١٩٧٩م.

٣- ابن خلدون: (أبوزيد عبدالرحمن بن محمد) ت٨٠٨هـ/١٤٠٥م.
المقدمة، القاهرة، مطبعة بولاق، ١٨٨٢م.

٤- الدباغ: (أبوزيد عبدالرحمن) ت٦٩٦هـ/١٢٩٦م.
معالم الإيمان فى معرفة أهل القيروان، تحقيق د. محمد الأحمدى أبو النور ومحمد ماضور، القاهرة، مكتبة الخانجى، ١٩٧٢م.

٥- ابن سهل الأندلسى: (عيسى بن أصبغ عبدالله الأمدى) ت بغرناطة ٤٨٦هـ/١٠٩٣م. وثائق فى شئون الحسبة فى الأندلس، مستخرجة من الأحكام الكبرى، تحقيق د. محمد عبدالوهاب خلاف، القاهرة، المركز الدولى الإعلامى، ١٩٨٥م.

٦- عياض (القاضى عياض بن موسى اليحصبى) ت ٥٤٤هـ/١١٤٩م، مذاهب الحكام فى نوازل الأحكام، تحقيق د. محمد بن شريفه، بيروت، دار الغرب الإسلامى، ١٩٩٠م.

٧- ـــــــــــــ: ترتيب المدارك وتقريب المسالك، تحقيق د. أحمد بكير محمود، بيروت، منشورات مكتبة الحياة.

٨- ابن وحشية: الفلاحة النبطية، تحقيق توفيق فهد، دمشق، ١٩٩٣م.

المراجع العربية:

١- الحبيب الجحنانى: نظام ملكية الأرض فى المغرب الإسلامى من القرن الأول حتى القرن السادس الهجرى، مقال منشور ضمن كتاب دراسات فى التاريخ الاقتصادى و الاجتماعى للمغرب الإسلامى، بيروت، دار الغرب الإسلامى، ط٢، ١٩٨٦م.

٢- ـــــــــــــ: القيروان عبر عصور ازدهار الحضارة الإسلامية فى المغرب، تونس، الدار التونسية للنشر، ١٩٦٨م.

٣- حسن حسنى عبدالوهاب: ورقات عن الحضارة العربية بإفريقية التونسية، تونس، مكتبة المنار، ج٣، ١٩٧٢م.

٤- عمر بنمميرة (دكتور): قضايا المياه بالمغرب الوسيط من خلال أدب النوازل، مقال منشور ضمن كتاب التاريخ وأدب النوازل، الرباط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رقم ٤٦، ١٩٩٥م.

٥- محمود إسماعيل عبدالرازق (دكتور):

سوسيولوجيا الفكر الإسلامى، المغرب، الدار البيضاء، دار الثقافة، ١٩٨٠م.